سياسة المجلس النرويجي للاجئين في مجال الحماية

الصورة: المجلس النرويجي للاجئين/ستيفان بيسين، 2014

NRC

المجلس النرويجي
للاجئين

رؤيتنـــا:

احترام الحقوق وحماية الأفـــراد

بيان مهمة:

يعمل المجلس النرويجي للاجئين على حماية حقوق النازحين والأشخاص المعرضين للخطر أثناء الأزمات.

من خلال البرامج التي نطلقها، نقدم المساعدات بهدف تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية، والحد من نزوح المزيد من السكان، والمساهمة في إيجاد حلول دائمة. وبفضل القوائم الاحتياطية، نقدم الخبرات باعتبارنا شريكًا استراتيجيًا للأمم المتحدة، وكذا للجهات الفاعلة الوطنية والدولية. كما نسعى جاهدين من خلال حملاتنا المعنية بإذكاء الوعي إلى احترام الحقوق والتوصل إلى حلول دائمة.

يعمل المجلس النرويجي للاجئين في حالات النزاعات المسلحة، كما ينخرط في سياقات أخرى حيث يمكن لكفاءاتنا أن تقدم إضافة ذات قيمة. ويعتبر المجلس منظمة مختصة في مجال الحقوق تلتزم بمبادئ الإنسانية والحياد والاستقلالية وعدم التحيز.[1]

مقدمة

يرتكز مبدأ الحماية على سلامة وكرامة وحقوق الأشخاص المتضررين من الكوارث أو النزاعات المسلحة. ويشمل الالتزام بالحماية جميع الأعمال الإنسانية وعمليات الاستجابة لحالات النزوح، وهو مكون أساسي لمهمة المجلس النرويجي للاجئين باعتباره منظمة إنسانية تعنى بحماية ومساعدة النازحين والمستضعفين. ومن خلال البرمجة الاستباقية، ونشر الخبراء، والحملات الشجاعة لإذكاء الوعي والدفاع عن الحقوق، والالتزام بالشراكة والتنسيق، يسعى المجلس إلى تقليص أو منع الأخطار التي تهدد سلامة المجتمعات والأفراد وكرامتهم ورفاههم، فضلاً عن الحد من تعرضهم لمثل هذه التهديدات وتعزيز قدرات الحماية الذاتية خلال مراحل النزوح كافة.

ويؤكد المجلس على الحاجة إلى بذل جهود مشتركة لمواجهة التحديات العديدة التي تتعرض لها أنشطة الحماية. وتتحمل الجهات الفاعلة الأخرى، كالدول ووكالات الأمم المتحدة المكلفة بالحماية، وعمليات حفظ السلام، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، المسؤولية في مجال الحماية، كما أن لها صلاحيات وقدرات خاصة لتحقيق هذا الهدف. ولا يمكن تلبية الاحتياجات المعنية بحماية النازحين والمستضعفين إلا من خلال تنسيق الجهود. ويرمي المجلس النرويجي للاجئين من خلال نهجه في مجال الحماية إلى حث السلطات الوطنية، باعتبارها المسؤول الأول، على الاضطلاع بمسؤولياتها في حماية المدنيين، بمن فيهم النازحون، والانخراط بشكل بناء مع الجهات الفاعلة الأخرى المكلفة وغير المكلفة العاملة في مجال الحماية من أجل توسيع نطاق جهود الحماية وتحسين نوعيتها.

يلتزم المجلس بالتعريف الذي بلورته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)، والتي تعتبر أن الحماية تشمل "الأنشطة كافة التي تهدف إلى تحقيق الاحترام الكامل لحقوق الفرد وفقًا لنص القوانين ذات الصلة وروحها، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وقانون اللاجئين".[2]

المجموعة المعنية

غالبًا ما يتعرض النازحون والمستضعفون لأخطار مباشرة وجسيمة، حيث يواجهون انعدام الأمن والتهديدات ضد سلامتهم وكرامتهم، فضلاً عن التحديات الكبرى أمام تلبية احتياجاتهم الأساسية. ويؤدي النزوح إلى وصمة عار كبيرة أمام اللجوء إلى حياة كريمة فضلاً عن المخاطر والتحديات في تحقيقها. ويعمل المجلس النرويجي للاجئين في الكثير من الأحيان في سياقات يكون فيها النازحون والأفراد المستضعفون معرضين لخطر العنف والاضطهاد والاستغلال والحرمان، كما يعانون من العوائق أمام حصولهم على الخدمات الأساسية والمساعدات وسبل العيش وغيرها من الحقوق.

وفي الوقت الذي يرى المجلس النرويجي للاجئين شتى الأخطار المحدقة ومتعددة الأبعاد التي يتعرض لها السكان المتضررون جراء الأزمات فيما يخص الحماية، إلا أنه يعطي الأولوية للاستجابة للمخاطر التي تنتج أو تتفاقم بسبب النزوح. وسيواصل المجلس إعطاء هذه الأولوية عن طريق إجراء تحليل دقيق للحماية آخذًا بالاعتبار كفاءاته والقيمة المضافة التي يقدمها.

العمر والجنس والتنوع

يسعى المجلس النرويجي للاجئين إلى ضمان تحديد مختلف الاحتياجات والمخاطر ونقاط الضعف التي تواجهها مختلف الفئات كالأطفال وكبار السن والشباب والأقليات من أجل بلورة الاستجابات التي تعالج التفاوتات والاحتياجات الخاصة.

ويأخذ المجلس بالاعتبار الجوانب المتعلقة بالعمر والجنس والعمر، وكذا منظور التنوع في أعماله كافة. ويستلزم ذلك إدراك ومعالجة الأدوار والاحتياجات والمخاطر ومواطن الضعف والقدرات والفرص التي تواجه النساء والرجال والفتيات والفتيان أثناء النزوح وفي حالات الأزمات. ورغم أن جميع الفئات تتعرض للخطر خلال النزاعات والكوارث، إلا أن النساء والفتيات النازحات يتعرضن لخطر أكبر، مما قد يخلق لديهن احتياجات إضافية فيما يتعلق بالحماية.

مبادئ الحماية

يلتزم المجلس النرويجي للاجئين بالمبادئ الإنسانية خاصة الحياد والاستقلالية وعدم التحيز. ويعترف المجلس بعالمية حقوق الإنسان ويلتزم بعدم التمييز وباحترام كرامة الإنسان وبإعطاء الأولوية إلى أكثر الفئات ضعفًا من بين المجموعة المعنية. وتوفر المبادئ التالية الإطار المعياري والقانوني لنهج الحماية الذي يتبعه المجلس النرويجي للاجئين.

مبادئ الحماية المتبعة في مشروع اسفير (SPHERE)

يستند المجلس النرويجي للاجئين في جميع أعماله إلى مبادئ الحماية المعتمدة في مشروع اسفير[3]:

1. تجنب تعريض السكان لمزيد من الضرر نتيجة للأعمال التي يقوم بها.
2. ضمان حصول الجميع على المساعدة نفسها بما يتناسب مع احتياجاتهم ودون تمييز.
3. حماية السكان من الضرر الجسدي والنفسي الناجم عن العنف والإكراه.
4. مساعدة السكان في المطالبة بحقوقهم، والوصول إلى سبل الانتصاف المتاحة، والتعافي من آثار الاعتداء.

النهج القائم على الحقوق

المجلس النرويجي للاجئين منظمة قائمة على الحقوق. وهو يعتبر الأفراد أصحاب حقوق يحق لهم قانونيًا الاستفادة من الحماية والمساعدات. ويسعى المجلس إلى دعوة المسؤولين إلى احترام وحماية حقوق النازحين والمستضعفين المنصوص عليها في القوانين المحلية والدولية، بما في ذلك حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني والقانون الدولي للاجئين، والصكوك الإقليمية كاتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليًا في أفريقيا (اتفاقية كمبالا)، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالنزوح الداخلي.

التنسيق

يشارك المجلس النرويجي للاجئين بشكل فعال في هياكل التنسيق بين المؤسسات كمجموعة الحماية والمجموعات الفرعية التابعة لها، عبر تشجيع النهج المتضافرة والمنسقة لتحقيق أهداف المشتركة للحماية. ويعمل المجلس بشكل وثيق مع شركاء الأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لتعزيز تبني نهج موحد شامل في مجال الحماية. ويساهم المجلس، عن طريق نشر الخبراء، في دعم قدرة الحماية لدى الشركاء من الأمم المتحدة.

المشاركة والمساءلة

يعمل المجلس النرويجي للاجئين على ضمان مشاركة النازحين والمستضعفين، بما في ذلك المجتمعات المضيفة، في الجوانب كافة المتعلقة بالسياق وبتحليل الحماية مثل تقييم التهديدات ومواطن الضعف والقدرات، فضلاً عن تخطيط الأنشطة وتصميمها وتنفيذها من خلال الاعتراف بقدرات الأفراد والمجتمعات على توفير الحماية الذاتية. وتجرى أنشطة المجلس بطريقة شفافة وتشاورية، وفي إطار مبدأ المساءلة أمام المستفيدين والمتضررين.

أهداف المجلس ونهجه في مجال الحماية

يعتبر المجلس النرويجي للاجئين الحماية واجبًا ذا شقين:
العمل بشكل استباقي والعمل بمسؤولية.

العمل الاستباقي:

تخفيف مخاطر الحماية وتغيير البيئة

الهدف

يتخذ المجلس النرويجي للاجئين خطوات استباقية للحد من مخاطر الحماية ولتغيير البيئة التي يعمل فيها من أجل منع الأذى والإساءة من جهة، ومساعدة النازحين والمستضعفين على ممارسة حقوقهم والمساهمة في إيجاد حلول دائمة من جهة أخرى.

النهج

يعتبر المجلس أن المساعدة قصيرة المدى والمنقذة للحياة لا تساهم دائمًا في حماية النازحين والمستضعفين من العنف أو الإكراه أو الحرمان، كما أنها لا تعالج الأسباب الحقيقية للنزاع والنزوح ولا التفاوتات التي تؤدي إلى الضعف. إذ تتطلب هذه التحديات نهجًا أكثر شمولية للحماية وتعزيز الحلول الدائمة. لذا يسعى المجلس النرويجي للاجئين إلى التخفيف بشكل استباقي من مخاطر الحماية التي تؤثر على النازحين والمستضعفين عن طريق الحد من التهديدات ومواطن الضعف، وتعزيز قدرات الحماية الذاتية. وعلى وجه الخصوص:

- يتخذ المجلس كل الخطوات المعقولة التي من شأنها منع أو وقف أو خفض آثار الإساءة التي يتعرض لها النازحون والمستضعفون من خلال تكييف برامج وإطلاق أنشطة للرد على تهديدات الحماية.
- في حالة عدم حصول النازحين والمستضعفين على المساعدة والحماية، إما بسبب القيود المفروضة على حرية التنقل أو نتيجة لحجب متعمد للسلع والخدمات، يتخذ المجلس جميع الخطوات المعقولة لإعادة تمكينهم من الحصول على هذه المساعدة أو الحماية من خلال حث أو دعم الجهات المسؤولة ذات الصلة، أو عبر التقديم المباشر للمساعدات.
- يساعد المجلس النازحين والمستضعفين على فهم حقوقهم وممارستها، ويعمل على تعزيز قدرات الأفراد والمجتمعات المحلية في مجال الحماية الذاتية من أجل مواجهة التهديدات والانتهاكات والتغلب عليها.
- يقوم المجلس بدعوة الجهات المسؤولة، كالسلطات الحكومية والهيئات والمؤسسات المكلفة بالحماية، إلى تحسين حماية النازحين والمستضعفين. ويشمل ذلك الدعوة إلى تحسين أنظمة الحماية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وإلى تغيير السياسات والممارسات والمواقف المرتبطة بالتهديدات أو بالتسبب في خلق أو تفاقم الأخطار.

- يقوم المجلس بدعوة مرتكبي الانتهاكات إلى التخفيف من حدة مواقفهم وسلوكهم. وتستند هذه الحملات إلى تحليل الدوافع والنية وإمكانية وقدرة الجناة و/أو قدرة الجهات المسؤولة على التخفيف من التهديدات والضعف النسبي للأفراد أمام هذه التهديدات.
- يقوم المجلس بإذكاء الوعي بشأن حقوق النازحين والمستضعفين، وكذا بمسؤوليات الجهات المسؤولة ذات الصلة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل تحسين فرص الحصول على الحقوق والحد من حالات الانتهاكات.
- يعمل المجلس على دعم وتسهيل الأنشطة التي تمكن من كسر حلقة النزوح وإيجاد حلول دائمة، بما في ذلك العودة الطوعية والإدماج أو التوطين في مكان ثالث من أجل المساهمة في توفير الحماية المستدامة.
- يتعامل المجلس مع التحديات الناشئة والمتعاظمة المتعلقة بالحماية خلال النزاعات المسلحة، وفي السياقات الأخرى التي يمكن أن تقدم فيها كفاءاته قيمة مضافة.
- يدعم المجلس المنظمات الشريكة في مجال قدرة الحماية. كما يعمل من خلال برامج ProCap و GenCap على توفير الخبراء في مجال الحماية عامةً وحماية الأطفال، والعنف الجنساني، والخبراء الجنسانيين لفائدة وكالات الأمم المتحدة المكلفة بالحماية وغير المكلفة بها، ولعمليات حفظ السلام، وللشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين الآخرين، وذلك بهدف تعزيز قدرتهم على توفير التنسيق الاستراتيجي والعملي للحماية والاستجابة أثناء النزاعات والكوارث.

العمل بمسؤولية:

ضمان مراعاة النزاع والسياق؛ سياسة عدم الإلحاق بالضرر

الهدف

يقوم المجلس النرويجي للاجئين ببلورة الأنشطة وتنفيذها بحيث يستجيب للاحتياجات والمخاطر التي يتعرض لها النازحون والمستضعفون، والتي من شأنها أن تخفض من النتائج السلبية غير المقصودة لتدخلاته. ويأخذ المجلس بالاعتبار التأثير السياسي والاجتماعي والبيئي والاقتصادي لأعماله، حيث إنه يتحمل مسؤوليته في عدم إلحاق الضرر.

النهج

يدرك المجلس النرويجي للاجئين أن تنفيذ العمل الإنساني أو غيره من الاستجابات على حالات النزوح دون الرجوع إلى السياق السياسي والاجتماعي والبيئي والاقتصادي قد يؤدي دون قصد إلى عواقب خطيرة. إذ يمكن للمساعدات أن تغذي دائرة النزاع أو تؤدي إلى خلق التبعية. لذلك فإن المجلس يحمل على عاتقه مسؤولية أساسية تتمثل في تجنب الإضرار بسبب أفعاله عن طريق ضمان الآتي:

- تعكس عملية اتخاذ القرارات على المستوى الميداني لدى المجلس النرويجي للاجئين إدراكًا للتهديدات المتعلقة بالحماية في السياق المحلي وللضعف النسبي لمختلف الفئات المستفيدة أمام تلك التهديدات، فضلاً عن قدرتها على مواجهة الموقف. ويتخذ المجلس خطوات من أجل تجنب تصميم البرنامج بشكل يعرض المستفيدين، دون قصد، لتهديدات الحماية، أو يؤدي إلى تفاقم الضعف أمام تلك التهديدات (البرمجة الآمنة). وتتخذ الإجراءات بمجرد ملاحظة مخالفة البرنامج أو جزء منه لمبدأ عدم إلحاق الضرر.
- يراعي المجلس دينامية السياق والنزاع والنزوح. حيث يمكن التلاعب بالمساعدات لتعزيز الجهات الفاعلة السياسية والمسلحة، أو لإضفاء الشرعية إلى أشخاص أو فصائل معينة أثناء النزاع. ويقوم المجلس بتحليل شامل للسياق من أجل تصميم الأنشطة والبرامج بعد دراسة متأنية للعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية بغية التخفيف أو القضاء على العواقب السلبية غير المقصودة إلى أقصى حد ممكن. وفي حال عدم إمكانية تجنب العواقب السلبية، يجب دائمًا أن يتوفر خيار عدم التدخل أو إنهائه.
- يأخذ المجلس النرويجي للاجئين بالاعتبار الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والثقافية والدينية، أو بعض العوامل الأخرى التي قد تجعل من الصعب على بعض المجموعات الوصول إلى المساعدات والحماية. ويقوم المجلس بتكييف أنشطته وبرامجه لضمان عدم مساهمتها في تفاقم ضعف مجموعات معينة من خلال التعزيز غير المقصود لحواجز الاستفادة من هذه الأنشطة والبرامج.
- يقدم المجلس المساعدات الإنسانية بطريقة محايدة ودون تمييز، وبتناسب دقيق وصارم مع احتياجات النازحين والمستضعفين وحسب قدراتهم.
- تتم إدارة جميع المعلومات التي يجمعها المجلس النرويجي للاجئين أو ينشرها، بما في ذلك لأغراض إعلامية، بطريقة لا تضر بأمن المشاركين بها أو سريتهم أو كرامتهم (بما في ذلك المستفيدون)، أو غيرهم ممن قد يتم الكشف عن هوياتهم من خلال المعلومات المتوفرة.

تعميم الحماية

الحماية هي الهدف الأشمل لجميع أنشطة المجلس النرويجي للاجئين

تمثل الحماية التزامًا شاملًا يمس أعمال المجلس النرويجي للاجئين كافة. ويدرج المجلس مبادئ الحماية وأهدافها ونهج هذه السياسة في كل مراحل الجهود التي يبذلها، سعيًا منه إلى إدراك وتحقيق سلامة النازحين والمستضعفين وكرامتهم وحقوقهم. ولا يمكن تنفيذ هذه السياسة إلا في حال تعميم مفهوم الحماية على جهود المجلس كافة من خلال ضمان ما يلي:

- يحترم المجلس الاعتبارات المرتبطة بالحماية، بما في ذلك تحليل التهديدات ونقاط الضعف والقدرات، وإمكانات الآثار السلبية غير المقصودة، في كل مرحلة من مراحل البرمجة والمشاريع. ويتم خلال تحليل الحماية تحديد نقاط الضعف أو التهديدات التي قد تنشأ نتيجة لأسباب النزوح وطبيعته.
- يقوم المجلس في أعماله كافة بدراسة منتظمة للآثار المحتملة، عن قصد أو عن غير قصد، على المستفيدين والسكان المتضررين والسياق السياسي والاجتماعي والثقافي والبيئي والاقتصادي السائد. ويشمل هذا جميع العناصر الفنية وعناصر الدعم مثل المشتريات والشؤون اللوجستية والموارد البشرية وإدارة المخاطر الأمنية وأنشطة الاتصالات، فضلًا عن اختيار المستفيدين وتحديد الشركاء.
- يتلقى موظفو المجلس النرويجي للاجئين تدريبًا وتوجيهات من أجل الحصول كحد أدنى على فهم عملي لسياسة المجلس في مجال الحماية، وكيف ينبغي تطبيق هذه السياسة في أنشطتهم اليومية وتفعيلها.
- يستثمر المجلس في تنمية القدرات المؤسسية للحماية ودعم تلاقح الخبرات والإدراك والأفكار على جميع مستويات المنظمة.
- يلعب كل فرد من موظفي المجلس دورًا ويتحمل مسؤولية في المساهمة بفعالية في تحقيق أهداف الحماية. وتتحمل الإدارة مسؤولية دمج وتعميم الحماية في برامج المجلس، ومسؤولية نشر الخبراء، ومسؤولية الدفاع عن الحقوق في مجال الحماية.

هوامش :

1. رؤية المجلس النرويجي للاجئين وبيان مهمته، السياسة البرامجية للمجلس النرويجي للاجئين، 2012
2. حماية النازحين الداخليين، ورقة سياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، نيويورك، 1999
   http://www.brookings.edu/fp/projects/idp/iascprotectionpaper.pdf
3. دليل مشروع اسفير، http://www.spherehandbook.org, 2011. وقد اعتمد المجلس النرويجي للاجئين هذه المبادئ من خلال المعايير المهنية للحماية، التي تؤكد على ضرورة وضع السكان والمجتمعات والأفراد المتضررين في قلب الأنشطة الخاصة بالحماية.
4. لا يستطيع المجلس النرويجي للاجئين، باعتباره منظمة إنسانية غير حكومية، استعمال القوة من أجل توفير الحماية الجسدية أو الأمن للمدنيين أو النازحين.
5. مما يعني أن هذه الخطوات نابعة من بيان مهمة المجلس وكفاءاته وقدراته ويمكن إذًا اتخاذها دون تعريض سلامة وأمن الطاقم والمستفيدين والسكان المتضررين للخطر.

تم تبني الوثيقة في عام 2014

© الصورة: المجلس النرويجي للاجئين

NRC

المجلس النرويجي
للاجئين